الجرائم الإلكترونية واثرها على المجتمع

إعداد الدكتورة

نسرين سيد سلامة

دكتوراه علم الاجتماع

كلية الاداب – جامعة المنصورة

ملخص البحث

تسعي الدراسة الحالية إلى تحديد دور الجرائم الإلكترونية واثرها على المجتمع .، وهي من البحوث الوصفية التحليلية ، وتحاول الاجابة على تساؤل رئيس مؤداه " التعرف على أثر الجرائم الالكترونية على المجتمع المصري ؟ "، وذلك من خلال عدة تساؤلات فرعية.

واستهدف البحث تحديد الوسائل والأساليب التي تستخدمها الدولة والمؤسسات فى موجهه الجرائم الإلكترونية على المجتمع ، وتحديد الآليات التي تستخدمها منظمات الدولة في حمايه المجتمع من الجرائم الإلكترونية، وتحديد دور المجتمع في مواجهه الجرائم الإلكترونية، وتحديد المعوقات التي تواجه المنظمات والتي تحد من الاستفادة من برامج توعيه المجتمع التي تقدمها تلك المنظمات للمجتمع، والتوصل الى اهم اساليب للحد من الجرائم الإلكترونية بالمجتمع وكيفيه الاستفادة منها

الكلمات المفتاحية:

الجرائم – الجرائم الإلكترونية – المجتمع

Abstract

The current study seeks to determine the role of cybercrime and its impact on society. It is a descriptive analytical research, and it tries to answer the main question, "Identify the impact of cybercrime on Egyptian society?", .through several sub-questions

The research aimed to identify the means and methods used by the state and institutions in confronting electronic crimes against society, and to identify the mechanisms used by state organizations to protect society from .electronic crimes, and to define the role of society in confronting it

Electronic crimes, and identifying the obstacles facing organizations that limit the benefit from community awareness programs offered by those organizations to the community, and reaching the most important methods to reduce electronic crimes in society and how to benefit from them

key words

Crimes - Cybercrime - Society

أولاً: مشكلة الدراسة:

لقد تطورت الظاهرة الإجرامية فى العصر الحديث تطوراً ملحوظاً ومذهلاً سواء فى أشخاص مرتكبيها أو فى أسلوب ارتكابها والذي يتمثل فى استخدام أخر م توصلت إليه العلوم التقنية والتكنولوجية وتطويعها فى خدمة الجريمة. وقد تميز القرن العشرين باختراعات هائلة على المستوي التقني لعل من أهمها ظهور الحاسبات الالكترونية والذي تطور بالشكل الذي أفضي إلى استحداث شبكات المعلومات ونظم المعلومات حتى بات يطلق على هذه التقنية بالنظام المعلوماتي ولما كانت جرائم الحاسبات الالكترونية أو كما تسمي (جرائم المعلوماتية) لارتباطها بنظم المعالجة الآلية للمعلومات هي ظاهرة إجرامية حديثة النشأة لتعلقها بتكنولوجيا الحاسبات الآلية.

كما وقد عرف الإنسان الجريمة منذ أول وجود له علي وجه الأرض، وخير دليل على ذلك جريمة القتل التى وقعت بين ولدي آدم عليه السلام، فالجريمة هي نتاج طبيعي للحياة الجماعية للإنسان، فالتضارب والتباين بين مصالح الأفراد داخل الجماعة أو المجتمع على العموم، يؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور منازعات فيما بينهم تنتهي فى الغالب إلى ارتكاب جرائم مختلفة.

ومرت الجريمة عبر مختلف المراحل التى عرفها الإنسان، حيث تطورت بتطوره فى مختلف مجالات الحياة، وتغيرت حسب دوافعه وظروفه الاجتماعية، وذلك باختلاف الزمان والمكان، فالجرائم التى كانت ترتكب فى وقت مضي لم يعد لها وجود فى الوقت الحاضر والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك أن الجرائم التى ترتكب فى مكان ما لا ترتكب فى مكان أخر، وذلك راجع للاختلاف الموجود بين أفراد المجتمع من حيث المستوي الثقافي والعلمي والمادي وفى بعض الأحيان الديني.

ولقد تطورت الجريمة بتطور نمط حياة الإنسان، ولقد بلغ هذا التطور أوجه بظهور المجتمعات بمفهومها المعاصر، حيث إن هذه المجتمعات أصبحت تعيش الكثير من التراكمات ما نتج عنها وقوع الكثير من الجرائم، وذلك جراء الضغوط النفسية وتميز حياة الأفراد بطبيعة براغماتية مادية، حيث اصبح الفرد داخل هذه المجتمعات يسعي بشتي الطرق للوصول إلى إشباع رغباته الشخصية، حتى ولو وصل به الأمر إلى ارتكاب العديد من الجرائم تكون نتائجها وخيمة على الأفراد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.

لم يقتصر تطور نمط حياة الفرد داخل المجتمع فحسب، بل تعداه إلي أكثر من ذلك، خاصة بظهور مفهوم الدولة بصورتها الحديثة، حيث نتج عنه ظهور مجتمع دولي تربط بينه الكثير من المعاملات تجارية كانت أو سياسية أو حتى عسكرية، هذا التطور على المستوي الدولي لم يمر هو الأخر بسلام على الإنسانية جمعاء، فالجريمة ومن ورائها المجرمين استغلوا هذا الوضع ليجعلوا للجريمة طابع متعد للحدود.

أدي اكتساب الجريمة للبعد عبر الوطني إلى اعتبارها من الأعمال التى أضحت تهدد الاستقرار والأمن العالميين؛ نتيجة لتشعبها عبر الحدود الوطنية، وذلك نظراً لظهور أنماط جديدة أو مستحدثة لم يعرفها العالم من قبل، حيث أصبح المجرمون يستغلون مختلف الوسائل التى أنتجها هذا العصر فى تطوير وتوسيع نشاطاتهم الإجرامية.

يقف وراء هذا التوسع العديد من العوامل، ولعل فى مقدمتها التقدم العلمي فى مجال الاتصالات بين الدول على وجه الخصوص، فلقد ألغي التطور فى هذا المجال الفواصل بين الدول، وأوجد إحساساً واعياً لدي الشعوب بوهمية الحدود الموضوعية، وبأنها جزء من عالم واحد (عبدالسلام،٢٠٠١،ص١٠)

.صاحب التطور الذي عرفه المجتمع الدولي فى مجال تكنولوجيا الاتصالات، تطور كبير فى مجال شبكات الاتصال، حيث أصبحت هذه الشبكات من بين أهم الوسائل التى تتم بها المعاملات على

المستوي الدولي، ما أضحي من الصعوبة بما كان أن يستغني عنها، ولعل من أهم الشبكات الاتصالية التى تأخذ حيزاً كبيراً فى الحياة اليومية لمعاملات الأفراد والدول على حد سواء شبكة الإنترنت، شملت استعمالات الإنترنت فى الآونة الأخيرة مختلف نشاطات الإنسان التجارية بالإضافة إلى مجالات التعليم والترفيه، ولقد أخذت آثارها فى البروز بشكل جلي فى مجال الاتصالات، وتبادل الأفكار والمعلومات، بشكل جعل الحدود الجغرافية تنعدم وتتلاشي، ومن خلال هذا النشاط الإنساني عبر شبكة الإنترنت ظهرت الأنشطة الإجرامية عبرها.

في بداية استخدام الإنترنت لم يكن أحد من مخترعيها يعلم أنه فى يوم من الأيام سوف تستعمل هذه الوسيلة الاتصالية في الإجرام، حيث كان الغرض من اختراعها فى بادئ الأمر هو استعمالها فى مجالات عسكرية أو بحثية (المويشر،٢٠٠٩ص٣)

لكن مع مرور الوقت أصبح يعتمد عليها في مختلف مناحي الحياة، حيث إن تزايد عدد المشتركين من خلالها عبر العالم، يعتبر من بين أكثر الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من الإجرام، وذلك راجع إلى التباين بين مستويات ونوايا هؤلاء المشتركين

وتطورت الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت بشكل رهيب في المدة الأخيرة، وذلك بالنظر إلى التطور المستمر والمتسارع لشبكة الإنترنت، مما جعل هذه الشبكة وسيلة مثالية لتنفيذ العديد من الجرائم بعيداً عن أعين الجهات الأمنية، حيث مكنت الإنترنت العديد من المجرمين والجماعات الإجرامية من القيام بعدة أفعال غير مشروعة مستغلين مختلف التسهيلات التى تقدمها هذه الشبكة وذلك بدون أدني مجهود وبدون الخوف من العقاب، وهو ما دفع العديد من الدول والهيئات والمنظمات إلى التحذير من خطورة هذه الظاهرة التي تهدد كل مستخدمي الإنترنت حيث أصبحت من أسهل الوسائل التى يعتمد عليها مرتكبي الجريمة.

كما سعت المجتمعات إلى الحد من الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، وذلك لما تشكله هذه الظاهرة من إشكالات قانونية واقتصادية واجتماعية معقدة، فكما واكبت المجتمعات تطور الجريمة التقليدية بالتصدي لها وردعها عن طريق سن القوانين والتشريعات، دأبت كذلك على فعل نفس الشئ مع الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، وذلك بالتطرق إليها بالدراسة والتحليل من أجل وضعها فى إطار اجتماعي وقانوني يمكن من خلاله وضع الطرق السليمة لمكافحتها.

الحضارة الإنسانية ولقد مرت فى تاريخها بعدة أطوار، أولها الطور الزراعي، وامتد زمنا طويلاً إلى أن جاء الطور الثاني وهو الثورة الصناعية التى أحدثت تطوراً مذهلاً فى حياة الإنسان والدول، فى مختلف المجالات الصناعية والسياسية، والعسكرية، وحتى الاجتماعية، ومنذ منتصف القرن الثامن عشر تقريباً بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الحضارة الإنسانية والاقتصادية والاتصالات والطبية والمعرفية بكل جوانبها، وأصبح العالم يرتبط بعضه ببعض وكأنه قرية واحدة، وأصبح الصراع بين الدول والأمم بقدرتها على امتلاك المعرفة.

ومن أبرز ما صنع الإنسان فى منتصف القرن العشرين من مخترعات الحاسب الآلي "الكمبيوتر"، ذلك الجهاز الذي أسقط الحواجز المكانية والزمنية بين دول العالم المختلفة وأصبح ضرورة لاغني عنه على مستوي الدول وإداراتها، والشركات والبنوك والمستشفيات والجامعات، وحتى الأفراد، ولكل منها عنوانه الذي يمكن الوصول إليه من خلال شبكة الإنترنت، التى ربطت بين دول العالم، حتى أصبح العالم بقاراته المختلفة وكأنه قرية صغيرة. هذه الثورة الصناعية وضعت العالم على عتبة جديدة، وبخاصته فى العلوم والمعارف والمعلومات، التى كانت سابقاً تعد مشكلة كبيرة من حيث جمعها وتصنيفها وحفظها واسترجاعها، وبفضل هذا الجهاز أصبحت هذه المعلومات فى متناول اليد، وبأقل مجهودن ويمكن الحصول عليها بسرعة فائقة. وبعد أن تم ربط أجهزة الحاسب الآلي بعضها ببعض من خلال شبكة الإنترنت منذ منتصف القرن العشرين، وعظمت هذه الشبكة فى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين حتى تجاوزت كل تصور.

ومع هذا التطور فى عالم المعلومات من خلال شبكة الإنترنت نشأت أنواع مختلفة من الجرائم التى ما كانت لتوجد لولا ظهور هذه الشبكة، وقد تنوعت واتخذت صوراً مختلفة كالدخول إلى مواقع المؤسسات وتغيير معلوماتها، أو سرقة الملفات، والدخول إلى الشبكات الأمنية والعسكرية للدول، والتلاعب ببرامج ومعلومات بعض المؤسسات أو تعديلها، وبث معلومات مخلة بأمن الدول وكذلك التنصت والاستماع إلى المكالمات الهاتفية، ونسخ البرامج والأبحاث العلمية وإعادة استخدامها أو طبعها وتسويقها، وإشاعة الفساد والانحراف والتشهير بالأشخاص والدول، وغير ذلك من الجرائم التى لم توجد قبل ذلك. هذه الجرائم قد تنوعت واتخذت مظاهر مختلفة بحيث أصبحت اليوم تطرح إشكاليات خطيرة على عدة أصعدة منها، الصعيد الاجتماعي، والأمني، والاقتصادي، والسياسي والقانوني.

وتنتشر شبكة الإنترنت انتشارا واسعا ، فهي علامة هذا العصر، وحديث الناس فى المجالس، فدونت فيها المعارف البشرية القديمة منها والحديثة، ويكتب فيها كل ما يستجد مما يصل إليه الإنسان، ويمكن الوصول إلى كل ما فيها بيسر وسهولة لا يحدها حدود ولا يقيدها قيود.

هذه الشبكة لها وجه يعود على الإنسان بالخير، ومنافعها لا تحصي عليه، ولكن إلى جانب هذا الخير لها آثار مدمرة عندما يساء استخدامها، حيث يتم من خلالها ارتكاب جرائم لا عهد للبشرية بها. فيتم من خلال هذه الشبكة سرقة المستندات، وتزويرها وتدمير مواقع المعلومات، ونشر الإشاعات وتشويه سمعة الدول والأشخاص والشركات، والاستيلاء على الإنتاج الفكري والعلمي للآخرين، بل نشر الفسوق والفجور والدعارة والدعوة إلى تجارة الجنس، وغيرها من الجرائم.

يضاف إلى ما ذكر، أن هذه الجرائم التى ترتكب من خلال هذه الشبكة لم تضع لها أكثر الدول قانوناً يمكن الرجوع إليه فى توصيفها وتحديد طبيعتها، وما القانون الواجب التطبيق؟ وإن وضعت قوانين فهي فى الغالب محلية، بينما هذه الجرائم أصبحت فى معظمها دولية، تتعدي الحدود والزمان والمكان. وتبدو أهمية هذه الدراسة زيادة على ما سبق فى توغل شبكة الإنترنت فى حياة الأفراد والجماعات والدول والشركات. وزيادة على ما ذكر فإن جرائم "شبكة الإنترنت" جرائم مستحدثة لم تستقر بعد على النحو الذي حظيت به الدراسات فى الجرائم التقليدية، وكيفية التعامل معها، وكيفية معاقبة مرتكبي هذه الجرائم، ولذلك فهي بحاجة إلى دراسات معمقة لتقديم أوجه ملائمة لهذه الجرائم.

ثانياً: الدراسات السابقة

١- Cyber Crime, Routledge publisher 2000 (نيويورك٢٠٠٠):

تذهب الدراسة إلى أن ظاهرة جرائم الإنترنت من الظواهر الحديثة جداً التى أثرت على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة فى ظل العولمة الاقتصادية والتطور المربح فى أسواق المعلومات الدولية، الأمر الذي شكل نوع جديد من النشاطات الإجرامية الجديدة الذي أظهر استغلال هذه الفئة لهذه التقنيات الحديثة. والأمر الذي ساعد على هذا الاستغلال التدفق المجاني غير المراقب للمعلومات على الشبكات ومواقع الويب الالكترونية وزيادة المترددين من المجموعات المتطرفة.

نتائج الدراسة: جرائم الإنترنت تؤثر علي الاقتصاديات الوطنية والدولية وعلى الأمن الداخلي والخارجي وعلى العلاقات الاجتماعية والسياسية.

- جرائم الإنترنت تبعث برسالة خطر إلى الحكومات على كيفية السيطرة على مصادر النشاط الغير شرعي.
- أهمية تشكيل وكالات وفرق أمن مكرسة لمعالجة التهديد الذي تشكله جرائم الإنترنت.
- إن استعمال أنظمة كمبيوتر غير مؤمنة بالمنظمات الحكومية والغير حكومية سهل الاعتداء على هذه المنظمات من قبل المنظمات الإجرامية الدولية، الأمر الذي يتطلب من منظمات ووكالات الأمن محاولة تطبيق قوانين جديدة فى عصر المعلومات.

يتضح من الدراسة السابقة أنها ركزت على أن جرائم الإنترنت من الجرائم التى أثرت على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخاصة فى ظل التطور السريع فى أسواق المعلومات الدولية.

٢- مقاهي الإنترنت والانحراف إلى الجريمة بين مرتاديها ٢٠٠٢ (النفيعى،٢٠٠٢):

أهداف الدراسة: يسعي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على نوع الفئة المرتادة لمقاهي الإنترنت.، التعرف على العوامل التى تجذب المترددين للتوجه إلى مقاهي الإنترنت.، التعرف على أثر التعامل مع الإنترنت فى المقاهي على الانحراف السلوكي الجنائي للمترددين.، الكشف عن علاقة الخصائص الديموجرافية لمرتادي مقاهي الإنترنت بآرائهم نحو مقاهي الإنترنت والانحراف إلى الجريمة بين مرتاديها.

- **أهم نتائج الدراسة:** لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها:

- أغلب أفراد عينة الدراسة من مرتادي مقاهي الإنترنت من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وحوالي ثلثي أفراد عينة الدراسة من مستخدمي الإنترنت الموقوفين بإصلاحية الدمار ودار الملاحظة الاجتماعية بالدمام من الشباب الذين يقعون فى الفئى العمرية (أقل من ٣٠ سنة)، وحوالي ثلثي عينة المرتادين عزاب، وحوالي ثلثي عينة الموقوفين عزاب، وأكثر عينة المرتادين موظفين، ونصف عينة الموقوفين موظفين، وارتفاع المستوي التعليمي نسبياً لأكثر من ثلاثة أرباع عينة المرتادين (ثانوي أو ما يعادله فأعلي)، والارتفاع النسبي للمستوي التعليمي لحوالي ثلثي عينة الموقوفين (ثانوي أو ما يعادله فأعلي)، وارتفاع الدخل الشهري نوعاً ما لأسر حوالي ثلثي عينة المرتادين (من ٦٠٠٠ ريال فأكثر)، والانخفاض النسبي للدخل الشهري لأكثر من نصف عينة الموقوفين (أقل من ٤٠٠٠ ريال).

٣- جرائم الإنترنت فى المجتمع السعودي ٢٠٠٣ (المنشاوى،٢٠٠٣):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن حجم ونمط أكثر الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية، وجرائم الاختراقات، والجرائم المالية، وجرائم المواقع المعادية، وجرائم القرصنة الأكثر شيوعاً، والتى يرتكبها مستخدمو الإنترنت فى المجتمع السعودي، وتحديد أهم سمات وخصائص مرتكبيها.

- **أظهرت نتائج الدراسة** أن هناك الكثير من الجرائم والممارسات غير الأخلاقية التى يرتكبها مستخدمو شبكة الإنترنت فى المجتمع السعودي.، أتضح من خلال إجراءات البحث الميداني، ومن نتائج الدراسة عدم وجود جهة أمنية متخصصة للتعامل مع جرائم وسلبيات الإنترنت. كما أثبتت نتائج الدراسة أن ٤١.٢% من مستخدمي شبكة الإنترنت فى المجتمع السعودي يستخدمون البروكسي للدخول إلى المواقع المحجوبة.، ثبت من نتائج الدراسة أن احتمال ميل فئة الأطفال، والمراهقين، والشباب قوي لارتكاب حوالي نصف الجرائم والممارسات التى شملتها الدراسة .أثبتت الدراسة انعدام احتمال ميل الإناث، وكذلك إنعدام احتمال ميل ربات المنازل من مستخدمي شبكة الإنترنت فى المجتمع السعودي لارتكاب الجرائم والممارسات التى شملتها الدراسة. وأخيراً أتضح أن أكثر جرائم وممارسات الإنترنت شيوعاً فى المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات، يليها الجرائم المالية وجرائم المواقع المعادية كجرائم وممارسات متوسطة الشيوع، أما الجرائم والممارسات الأقل شيوعاً فأتضح أنها الجرائم الجنسية وممارسة الأفعال غير الأخلاقية.

٤- الأبعاد الاجتماعية للجريمة المعلوماتية فى المجتمع الحضري ٢٠٠٦ (عبده،٢٠٠٦):

وتسعي الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف التالية: توضيح أثر التحولات العالمية والتغيرات التكنولوجية على انتشار الجرائم المعلوماتية.، التعرف على طبيعة الجرائم المعلوماتية فى المجتمع الحضري من حيث الحجم والخصائص، واتجاهات التطور، توضيح المخاطر المجتمعية لجرائم المعلوماتية، التعرف على الثقافة الفرعية لمرتكبي الجرائم المعلوماتية، التحليل البنائي للأبعاد الاجتماعية لجرائم المعلوماتية فى المجتمع المصري.

وتوصلت نتائج الدراسة إلي تطور الجرائم المعلوماتية فى المجتمع المصري من حيث الحجم حيث بلغ حجمها فى الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠٥ (١٤٧) جريمة معلوماتية، وتركزت أنماط هذه الجرائم فى المجتمع المصري حول إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتشهير بسمعة الأفراد والمؤسسات، والدخول غير المشروع على البريد الالكتروني، واختراق المواقع على شبكة الإنترنت،

وانتهاك حقوق الملكية الفكرية فى مجال البرمجيات، وأخيراً إرسال رسائل مخلة بالآداب عبر التليفون بواسطة شبكة الإنترنت.

٥- بعض الجرائم الناجمة عن استخدامات الشباب للإنترنت ودور الأسرة فى مواجهتها ٢٠٠٧ (السيد،٢٠٠٧):

- هدفت الى التعرف على أهم أنماط الجرائم الناجمة عن استخدام الشباب والشابات شبكة الإنترنت، ودق ناقوس الخطر حول هذه الظاهرة التى أصبحت من أخطر الظواهر الاجتماعية فى زمن العولمة، كما تحاول الدراسة الراهنة التعرف أيضا على دور المؤسسات التربوية ولاسيما الأسرة باعتبارها الحصن الواقي للمجتمع فى حماية أبنائها من مخاطر الإنترنت، ووقايتهم من الانزلاق فى السلوك الانحرافي.
- **نتائج الدراسة:** ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى كان من أهمها ضرورة تعاون المؤسسات الإعلامية والتربوية للوصول إلى صيغة يمكن من خلالها توجيه الأبناء للتعامل مع شبكة الإنترنت والاستفادة من النافع منها، والدفع بالتي هي أحسن ما لا يتفق مع تراثنا الإسلامي والثقافي الأصيل، كما أوصت الدراسة بضرورة نشر مفاهيم الرقابة الذاتية لدي الأبناء من خلال الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام المحلية، ومختلف المؤسسات الاجتماعية للحد من الجرائم بصفة عامة، والجرائم الالكترونية على وجه الخصوص.

٦- تأثير الاتصال عبر الإنترنت فى العلاقات الاجتماعية ٢٠٠٨ (سارى،٢٠٠٨):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التأثير الذي يحدثه الاتصال عبر الإنترنت فى العلاقات الاجتماعية فى المجتمع القطري الذي يشهد استخداماً مكثفاً للإنترنت فى السنوات الأخيرة، معتمداً على هذه الوسيلة الاتصالية اعتماداً كبيراً فى مرافق الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة، حيث يشكل الحجم المتزايد لعمليات الاتصال فى هذا المجتمع، واستخدام الإنترنت فيه بشكل ملحوظ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج تمس منظومة العلاقات الأسرية الاجتماعية فيه، تحدياً للباحثين الاجتماعيين لدراسة انعكاسات ذلك على العلاقات الاجتماعية والتضامن الأسري، والاندماج الاجتماعي، وهذا هو الدافع الأساسي لإجراء هذه الدراسة.

نتائج الدراسة: كشفت نتائج الدراسة عن أبعاد اجتماعية عدة للاتصال عبر الإنترنت ذات تأثيرات واضحة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية فى المجتمع القطري، إذ تبين أن الشباب جميعهم يستخدمون الإنترنت بوصفها وسيلة اتصال في حياتهم اليومية بصرف النظر عن أعمارهم، ومستوياتهم المعيشية

التعليمية، وحالاتهم الزواجية، وأوضاعهم المهنية، وبخبرة لا بأس بها فى هذا الاستخدام، وإذا كان هناك من دلالة اجتماعية لهذه النتيجة فإنما تكمن فى تلك المكانة التى بدأ يحتلها الاتصال عبر الإنترنت بين الشباب فى هذا المجتمع، فى مدة زمنية قصيرة من عمره، ولاسيما بين الإناث، حيث بدأ ينافس أكثر أشكال الاتصال رسوخاً فى هذا المجتمع وهو الاتصال الشخصي المباشر

٧- سوء استخدام تقنية الإنترنت والجوال ودورهما فى انحراف الأحداث بدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٩ (الاغا،٢٠٠٩):

- أهداف الدراسة: التعرف على نمط استخدامات الإنترنت من قبل أفراد الدراسة، الكشف عن درجة الاستخدامات السلبية للإنترنت بين أفراد الدراسة، التعرف على نمط استخدامات الجوال والبلوتوث من قبل أفراد الدراسة.، دراسة المعتقدات الشائعة لدي أفراد الدراسة حول الآثار الإيجابية والسلبية للجوال والبلوتوث.، الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية فى المتغيرات الرئيسية باختلاف بعض المتغيرات الأولية لأفراد الدراسة.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقا جوهرية فى نمط استخدام تقنية الإنترنت والجوال بين الأحداث المنحرفين والأحداث الغير منحرفين، رصدت الدراسة إلى أن الأحداث المنحرفين يستخدمون الإنترنت فى الأفعال السلبية بنسبة أكبر من الأحداث غير المنحرفين، توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً جوهريا بين الأحداث المنحرفين وغير المنحرفين فى نمط استخدام تقنية الجوال البلوتوث.، رصدت الدراسة إلى أن الأحداث المنحرفين يستخدمون تقنية الجوال والبلوتوث فى الأفعال السلبية أكبر من الأحداث غير المنحرفين.، كشفت الدراسة عن وجود فروق بين الأحداث المنحرفين والغير منحرفين فى محاور الدراسة الرئيسية باختلاف المتغيرات الأولية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة، يتضح أن هناك اهتماما بالجريمة الالكترونية، على المستوي العربي والعالمي، وكذلك وجود أدوار متعددة للدولة تفرضها التحديات المعاصرة، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى هذين الجانبين، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى توثيق المشكلة وكذلك فى وضع الإطار النظري للدراسة. كما يتضح لنا مدي الاختلاف فى الرؤي التى

تناولت موضوع الجريمة الالكترونية، سواء فى طرق مواجهتها أو أنواعها، وأيضاً الاختلاف فى استخدام المنهج ومجتمع البحث وذلك وفقاً لأهداف كل دراسة على حده.

واتفقت الدراسة الحالية مع الغالبية العظمي من الدراسات السابقة على خطورة التأثير السلبي لشبكة الإنترنت على الشباب. وقد تعددت طرق دراسة الجرائم الالكترونية فى تلك الدراسات السابقة، وهناك من الدراسات من اهتم بدراسة مدي فاعلية التشريعات فى مكافحة تلك النوعية من الجرائم، والتى ركزت على إلقاء الضوء على مشكلة تطبيق القوانين التقليدية والنصوص التقليدية القائمة على الجرائم الالكترونية، والحاجة لصدور تشريعات جديدة خاصة لمواجهة تلك الجرائم، وهذا ما أكدت عليه الدراسة الحالية فى سؤالها للمبحوثين عن الخطوات التى ينبغي أن تتخذها مصر للحد من الجريمة الالكترونية.

وهناك من الدراسات التى ركزت على الجانب الاجتماعي والأخلاقي فى معالجة الآثار السلبية لشبكة الإنترنت، حيث ركزت على مدي سوء تأثير الجريمة الالكترونية على الإتيان بأفعال سلبية وخاصة فى فئة الشباب وهي الفئة الأكثر استخداماً لشبكة الإنترنت كما أشارت الدراسة الحالية. ومن الدراسات الهامة التى ركزت على تأثير تلك الجريمة على المجتمع التأثير الذي يحدثه الاتصال عبر الإنترنت فى العلاقات الاجتماعية فى مجتمع يعتمد على هذه الوسيلة الاتصالية اعتماداً كبيراً فى مرافق الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة، وما أدي هذا الاستخدام من أساليب سلبية فى الاستخدام وصلت إلى حد الجريمة، وهذا ما أكدته الدراسة الحالية.

وبعد هذا الاستعراض نجد أن معظم تلك الدراسات تناولت موضوع الجريمة الالكترونية من أبعاد معينة مثل البعد الاجتماعي أو البعد القانوني، أو التركيز على فئة بعينها لمجتمع البحث مثل فئة المراهقين أو الأحداث، وهذا ربما يرجع إلى حداثة تلك الجرائم فى المجتمع وقت دراسة الظاهرة وأيضا البعد الزمني لتلك الدراسات وما كانت عليه التكنولوجيا وتأثيراتها على المجتمع فى تلك الفترة، والتى اختلفت تماما فى الفترة الحالية من حيث توغلها فى الحياة الاجتماعية بصورة كلية، وانتشار التطبيقات التكنولوجية وسهولة الحصول عليها والتعامل معها أكثر من اي فترة مضت، فنجد أن الدراسة الحالية تناولت موضوع الجريمة الالكترونية من أبعاد مختلفة سواء البعد الاجتماعي أو القانوني وأيضا مدي تأثيرها على المجتمع وكيفية تعامل المجتمع ومواجهته لتلك النوعية من الجرائم.

صياغة مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فيما تشكله الجرائم الالكترونية التى يمارسها أفراد المجتمع بأنماطها المختلفة من مخاطر عدة على المجتمع، لاسيما فى ظل التطور الهائل فى الأدوات والوسائل الالكترونية المستخدمة، وبما يهدد ما تم تحقيقه من طفرة تنموية. وكذلك تهديدها المستمر للثروات والبنية الالكترونية التى أصبحت عمداً رئيسيا لتيسير كافة الأنشطة الاقتصادية والإدارية والمالية وغيرها ولحفظ كافة الوثائق ولتحقيق التغذية المعلوماتية اللازمة لغرض حل المشكلات والقضايا بصورة فاعلة. وإضافة إلى ما سبق، فإن تلك الجرائم تعد أكثر خطورة على أمن المجتمع؛ لكون البعض من أنماطها من الجرائم العابرة للوطنية والتى يتطلب الأمر لملاحقة مرتكبيها نمطا قانونياً وإجرائيا يختلف عن المتبع فى التعامل مع الجرائم التقليدية الأخرى. كما تتزايد خطورة الجرائم الالكترونية لوجود العديد من أنماطها. وأيضا للتطور المستمر فى التقنيات الالكترونية والتى أوجدت مجالا واسعاً لإساءة استغلالها من قبل البعض من الدول والجماعات لارتكاب الأفعال والسلوكيات التى من شأنها تهديد الأمن القومي والوحدة الوطنية وتعريض النسيج الاجتماعي للتمزق وإحداث الفوضي والتخريب بمؤسسات المجتمع وبنيته سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: التعرف على أثر الجرائم الالكترونية على المجتمع المصري.

الأهداف الفرعية:

١. التعرف على مفهوم الجرائم الالكترونية.

٢. التعرف على أكثر الجرائم الالكترونية انتشاراً فى المجتمع.

٣. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة فى المجتمع وتدفعه لارتكاب الجرائم الالكترونية.

٤. التعرف على دور الدولة ومؤسسات المجتمع فى مواجهة الجرائم الالكترونية.

٥. التعرف على المقترحات التى تحد من ارتكاب الجرائم الالكترونية مستقبلاً.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

١. ما مفهوم الجرائم الالكترونية؟

٢. ما الجرائم الالكترونية الاكثر انتشاراً فى المجتمع؟

٣. ما العوامل الاجتماعية المؤثرة فى المجتمع وتدفعه لارتكاب الجرائم الالكترونية؟

٤. ما دور الدولة ومؤسسات المجتمع فى مواجهة الجرائم الالكترونية؟

٥. ما المقترحات التى تحد من ارتكاب الجرائم الالكترونية مستقبلاً؟

خامسا: مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم الجريمة:

ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباط وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات فى المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة فى بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء (الحسن،٢٠٠١،ص٢٦٦)

فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس

ومن وجهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه فى ارتكاب الجريمة. أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يري أن الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل فى محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التى تخضع للعقاب أما (شتا،١٩٨٧،ص٢٢-٢٣)

من وجهة نظر العلماء فلهم تعاريف أخري فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التى يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها.

ويعتقد (سذرلاند) أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيري أن الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني (رمضان،ص١٥٢)

أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخري وتتأصل فى المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبري فى المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طري عاملين (التقليد والمحاكاة). عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عما ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التى اتفق علي تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس (عريم،١٩٧٣،ص٨٤)

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلابد هنا أن تتضمن بعض الخصائص التى توضحها المشكلات الاجتماعية الأخري ومن هذه الخصائص أنه يجب أن يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير فى ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية فى ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً. أما الخاصية الثانية فهي يجب أن يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً فى قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمه القانون وهو ممتلك حرية الإرادة. فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، ومن خواصها أيضا أن تتوفر العلاقة السببية فى الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف ويجب أن يحدد العقاب فى الجريمة وينص عليها قانونا وتفصل، هذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعا بطبيعة السلوك الذي يمكن أن يطلق عليه اسم (الجريمة) أما العقوبات المفروضة فالقاضي هو الذي يحدد بموجب القانون أخذ بنظر الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها (الجميلى،٢٠٠١،ص٣٩)

أن الجريمة بالمعني النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتى تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وأن التعريف الإجرائي والذي يتناسب مع الدولة هي أنها "أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التى تحدث التغيرات فى المجتمع ومؤسساته المختلفة التى تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدي هذه المشكلات (المشهداني،٢٠٠٩،ص٤٤)

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، الأيكولوجية، الإكلينيكة، الجغرافية وغيرها من المدارس التى تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية) التى تعتبر من أهم المدارس التى أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بأن المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا إن الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الأخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الأخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟

فالجواب هنا إن جماعة الفكرة الوضعية تقول إن الظروف المحيطة بالفرد التى لا يمكن أن يتحملها بعضهم يلجئون إلى سلك الطرق التى حرمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) إن الإنسان يولد وعند استعداد بأن يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمون الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم أن يتأخروا فى اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة (عبدالغنى،٢٠٠١،ص٨٩).

الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التى حددها المجتمع لأعضائه، وهي مسألة اعتبارية محضة يرجع فى تقديرها إلى المجتمع الذي له السلطة العليا فى التمييز بين أنواع السلوك، وفى الحث على الالتزام ببعض أنواعها، وفى تحريم أنواع أخري فيها خروج عن النظم التى وضعها وانحراف عن الطرق التى شرعها إذ هو يري فيها تهديداً لكيانه (عوض،٢٠٠٤،ص١٨-٢٥).

٢- مفهوم الجريمة الالكترونية:

لقد تغيرات أنماط الجريمة، فلم تعد الاعتداءات تستهدف النفس والمال فقط، بل طالت المعلومات، وهو ما أصبح يعرف على الساحة الدولية بإجرام ذوي الياقات البيضاء، حيث يستطيع المجرمون العصريون ارتكاب أبشع الجرائم، ليس فقط دون إراقة دماء، ولكن أيضا بدون الانتقال من أماكنهم، فهذا النوع من الجرائم ليس مقصوراً على منطقة، أو دولة معينة، لكنها مشكلة عالمية.

إن هذا النوع من الجرائم لا يحتاج لجهد كبير، بل ترتكب الجريمة فى أمن وهدوء، وهو ما جعل البعض يصفها بالجرائم الناعمة، فبمجرد لمس لوحة المفاتيح يحدث دماراً وخراباً فى اقتصاديات

كبري الشركات. وتتشابه الجريمة الالكترونية مع الجريمة التقليدية فى أطراف الجريمة من مجرم ذي دافع لارتباط الجريمة وضحية، والذي قد يكون شخص طبيعي أو شخص اعتباري.

أما الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة فيمكن فى أداة الجريمة ومكانها. ففي الجريمة الالكترونية الأداة ذات تقنية عالية، وأيضا مكان الجريمة لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالا فيزيقيا وإنما هي جرائم تتم عن بعد، أي بدون وجود الجاني والمجني عليه فى نفس المكان.

لا يوجد اتفاق على مصطلح معين للدلالة على هذه الظاهرة المستحدثة، فهناك من يطلق عليها ظاهرة الغش المعلوماتي، أو الاختلاس المعلوماتي، أو الجريمة المعلوماتية.

فى إطار تعريف الجريمة المعلوماتية نجد أن الاتجاهات تتباين فى هذا السياق بين موسع لمفهوم الجريمة المعلوماتية وبين مضيق لمفهومها. فمن التعريفات المضيقة لمفهوم الجريمة المعلوماتية تعريفها على أنها "كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيا الحاسبات الآلية بقدر كبير لازما لارتكابه من ناحية لملاحقته وتحقيقه من ناحية أخري (نائله،٢٠٠٤،ص٢١)

وحسب هذا التعريف يجب أن تتوافر معرفة كبيرة بتقنيات الحاسوب ليس فقط لارتكاب الجريمة بل كذلك لملاحقتها والتحقيق فيها.

كذلك عرفها الأستاذ "Rosemblat" على أنها "نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو الوصول إلى معلومات المخزنة داخل الحاسوب أو تغييرها أو حذفها(عرب،٢٠٠٢،ص٢١٣).

وفى المقابل فإن هناك تعريفات حاولت التوسع فى مفهوم الجريمة المعلوماتية، عرفها البعض بأنها "كل سلوك سلبي أم إيجابي تم بموجبه الاعتداء على البرامج أو المعلومات للاستفادة منها بأية صورة كانت(حماد،٢٠٠٤،ص١٥٢).

وفى تقرير الجرائم المتعلقة بالحاسوب أقر المجلس الأوروبي بقيام المخالفة (الجريمة) فى كل حالة يتم فيها "تغيير معطيات أو بيانات أو برامج أو محوها أو كتابتها أو أي تدخل أخر فى مجال إنجاز البيانات أو معالجتها، وتبعا لذلك تسببت فى ضرر اقتصادي أو فقد حيازة ملكية شخص أخر أو بقصد الحصول على كسب اقتصادي غير مشروع له أو لشخص أخر (كامل،١٩٩٣،٣٢٤).

ودائما حسب أصحاب الاتجاه الموسع تعرف الجريمة المعلوماتية بأنها "كل سلوك إجرامي يتم بمساعدة الكمبيوتر" أو هي "كل جريمة تتم فى محيط أجهزة الكمبيوتر" أو هي "كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها(ابراهيم،٢٠٠٩،ص٧٤).

ويعد استخدام مصطلح الجريمة المعلوماتية للدلالة على الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت. وقد عرفها مكتب تقييم التقنية فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "الجرائم التى تلعب فيها البيانات الكمبيوترية، والبرامج المعلوماتية دوراً رئيسيا(محمد،١٩٩٥،ص٧٣).

وعرفت جريمة الحاسب الآلي كذلك بأنها: "جريمة تقنية تنشا فى الخفاء، يقترفها مجرمون أذكياء يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، وتوجه للنيل من الحق فى المعلومات، وتطال اعتداءاتها معطيات الحاسب المخزنة والمعلومات المنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات(حجازى،٢٠٠٦،ص٣٣).

وفى محاولة تحديدها لطبيعة الجرائم المعلوماتية، ترى الباحثة هدي قشقوش أنه: "يجب أن نعترف بأننا بصدد ظاهرة إجرامية ذات طبيعة خاصة تتعلق بالقانون الجنائي المعلوماتي، ففي معظم حالات ارتكاب الجريمة ندخل فى مجال المعالجة الالكترونية للبيانات(قشقوس،١٩٩٢،ص٥).

أما مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، فقد تبني التعريف الآتي للجريمة المعلوماتية: "أية جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية، والجريمة تلك تشكل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التى يمكن ارتكابها فى بيئة الكترونية(الامم المتحده،٢٠٠٠)

سادسا: النظريات المفسرة للجريمة:

أهتم العلماء والمختصين على مر الأزمان بموضوع الجريمة ومسبباتها، ونهجوا فى ذلك طرق عدة، ومنطلقات مختلفة بلغ ببعضها حد الغرابة، فذهب قدماء الفلاسفة البابليون، والآشوريون، والهنود، والصينيون، إلى تأثير الجريمة على سلوك الإنسان، فى حين رأي أخرون كأرسطو أنها سلوك غريزي، أما فرويد فيعتقد أنها أمر فطري. ومن ثم تطورت النظرة مع تطور المجتمعات وبدأت تفسيرات الجريمة تأخذ طابعاً علمياً، حيث لجأ العلماء والباحثون إلى تخصصات علمية مختلفة كالطب، والأحياء، والقانون لتفسير الجريمة، ونتج عن ذلك ظهور العديد من المدارس المفسرة للجريمة كالمدرسة التقليدية، البيولوجية، النفسية، الاجتماعية. وعلى هذا فليس هناك تفسير متفق عليه فى تفسير الجريمة. وينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الجريمة نظرة شمولية اجتماعية مع ربطها بنفسية السلوك بصفة عامة (طالب،١٩٩٨،ص٢٣-٢٦).

ولذلك فسنقتصر هنا على إيراد بعض التفسيرات الاجتماعية المفسرة للجريمة والتى تتعلق بموضوع الدراسة ومن أهم هذه النظريات:

أ- نظرية التقليد:

لجبرائيل تارد العالم الفرنسى (Gabriel Tarde) الذي يعتبر مطور المدرسة الاجتماعية، وتذهب النظرية إلى أن "الجريمة حقيقة اجتماعية، حيث تنشأ وتتكون وتتطور وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع وهذا هو قانون التقليد(الدورى،١٩٨٤،٢٤٤).

كما تري النظرية أن الأفراد يقلد بعضهم بعضا بدرجة تتفاوت طردياً وشدة الاختلاط، فالتقليد فى المدينة يزيد عنه فى القرية، وأن الإنسان المجرم ينشا مجرما عندما يعيش داخل مجتمع إجرامي، فالجريمة مهنة يتعلمها الطفل من البيئة التي يعيش بها، حيث يقلد المجرمين من أهله وعشيرته وأصدقائه. أي أن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاحتكاك بالمجتمع وتقليد أفراده بعضهم بعضاً، حيث إن التقليد والمحاكاة هما الأساس فى تفسير تعلم السلوك وبالتالي تفسير الجريمة، فلابد من وجود قدوة لأي نمط سلوكي، فالمجرم يقلد فى فعله مجرما أخر، وأن التقليد ينتقل من الطبقات العليا إلى السفلي ويتاثر بالعادة والذاكرة والفضول والاختلاط (كاره،١٩٨٥،ص٢٩٤).

ب- نظرية اللامعيارية أو الأنومي:

لأميل دوركايم "Emile Durkheim" تنطلق هذه النظرية من أنه نتيجة اختلال التركيب الاجتماعي، تضعف القيم والأعراف والمعتقدات، الأمر الذي يؤدي إلى حالة اللانظام، فتختفي المعايير والقيم والقواعد، بحيث لا يمكن قياس سلوك ما عليها لتصنيفه باعتباره سلوكاً سوياً أو غير سوي، مما يعني زوال والوسائل المتبعة فى الضبط الاجتماعي، وقد يلاقي الأسوياء نتيجة ذلك صعوبة فى تلبية احتياجاتهم، فيحدث قلق وتوتر لدي الفرد، وبالتالي ارتباكه أو عزلته عن المجتمع، وقد يصبح معادياً وغير مكترث. فتمزق وسائل الضبط الاجتماعي ينعكس على القيم التى تسنها المجتمعات ليشبع الأفراد شهواتهم بطرق مشروعة، فينتج عن ذلك محاولة الأفراد تحقيق أكبر قدر ممكن من رغباتهم والوصول إلى أهدافهم دون وجه حق مما لا يستطيعون تحقيقه بالطرق المشروعة التى تحددها قيم المجتمع(الخليفه،١٤١٣هـ ص٦٥).

ج- نظرية الاختلاط التفاضلى:

لأدوين سذرلاند "Edwin Sutherland" وهو باحث أمريكي ويعتبر من كبار علماء الاجتماع الذين أثروا علم الإجرام الحديث، حيث حاول مع ديفد كريسي "D.R. Cressey" وضع نظرية اجتماعية متكاملة لتفسير السلوك الإجرامي فقدما هذه النظرية، وإن كان سذرلاند قدم بمفرده قبل ذلك ما أسماه بالنموذج التفسيري التطوري، وهو عبارة عن مجموعة من الفرضيات التى عرفت لاحقا باسم (الاختلاط التفاضلي) أو (المخالطة التفاضلية).

وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات العلمية الحديثة فى تفسير السلوك الإجرامي، ولقيت قبولاً لدي الكثير من العلماء، بل تعتبر النظرية الأكثر شيوعاً، وتتلخص النظرية فى أن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاتصال بأشخاص تربطهم روابط شخصية حميمة ومتينة، وكلما كان المحيط ضيقا زادت درجة التأثر، وأن التعلم ليس بالوراثة بل يلزمه الفن والحرافة والتدريب، وأنه لا يمكن تفسير السلوك الإجرامي على أنه تعبير عن قيم وحاجات عامة، لأن السلوك العادي يعبر أيضا عن نفس القيم والحاجات. فالنظرية تركز على دور التفاعل الاختلاطي مع الجماعات الإجرامية المنعزلة، حيث يتم الاقتناع بالفعل، ومن ثم الإتباع للأفكار، فمباشرة الفعل المناسب للأفكار، فارتكاب الجريمة(طالب،١٩٩٨ص١٠٩-١١٩).

د- نظرية المجازفة الطبقية:

لوالتر ركلس "Walter C. Reckless" تقوم النظرية على محور المجازفة بارتكاب الجريمة إذا تحققت عناصر معينة تتعلق بشخص المجرم، أهمها:

- عنصر الطبقية الاجتماعية: أي المستوي الاقتصادي للشخص، حيث تزيد معدلات الجريمة بين طبقات العمال الفقراء وخاصة غير الماهرين منهم، والعاطلين عن العمل.
- عنصر الجنس: حيث تتضاعف فرص إلقاء القبض على الرجال أضعاف الفرص المتعلقة بإلقاء القبض على النساء، وقد يعود ذلك إلى موقف رجال القانون وتساهلهم عند معالجة جرائم النساء وخاصة عند القبض عليهن.
- عنصر السن: فلعامل السن علاقة كبيرة باحتمال ارتكاب الجريمة، واحتمال القبض على الجاني وتجريمه وعقابه، فعامل السن مهم فى توفير بعض السمات التى تتطلبها بعض الجرائم كالجرأة وقوة الجسم والحيوية.

- عناصر السلالة: اي العرق، وهذا قد يظهر جلياً فى المجتمع الأمريكي المكون من خليط من الأجناس والأقليات، ويسعي الكثير من العلماء إلى إظهار أن العرق الزنجي الأسود يختلف بيلوجياً وفيزيولوجيا وعقلياً، كما يؤكد غالبية علماء الجريمة على ارتفاع نسبة ارتكاب الزنوج للجريمة.

- عنصر الجنسية: أي انتماء الفرد إلى مواطن أخر خلاف الموطن الذي يعيش فيها حاليا، أي أنه يعيش أجنبي فى وطن غير موطنه الأصلي، وهذا أيضا يظهر جليا فى المجتمع الأمريكي حيث يكثر المهاجرون إليها من مختلف الجنسيات، وقد يشكل المهاجر الجديد طبقة فقيرة حيث تزيد معدلات الجريمة بين أفراد تلك الطبقة.

ولا يحصر ركلس نظريته فى هذه العناصر دون غيرها، ولكنه يرى أن هذه العناصر يسهل كشفها أكثر من غيرها من خلال السجلات الإجرامية المتوفرة، وتركز هذه النظرية على تأثير بعض العوامل الشخصية عند المجازفة بارتكاب الجريمة، وذلك بالنسبة لشخص المجرم ذاته(الدورى،١٩٨٤،ص٢٥٤).

هـ- نظرية الصراع الثقافي:

لذورستين سيلين "Thorsten Sellin" تركز هذه النظرية على الأوضاع الاجتماعية غير المنسجمة فى توجيه الفرد، مما يترتب علي ذلك ارتكاب الفرد سلوكيات معينة، تعتبر سلوكيات شاذة موجهة من وجهة نظر ثقافة ما، فى حين أنها تعتبر تصرفاً عادياً فى ثقافة ذلك الفرد، أي أنها تؤكد على وجود علاقة بين ظاهرة الجريمة والصراع الثقافي والاجتماعي.

فالفرد ينشا فى جماعة عائلية لها تقاليدها وقيمها الخاصة بها، والتى تختلف مع قيم المجتمع الأكبر الذي توجد به تلك الجماعة، حيث تضع كل جماعة معاييرها الخاصة بها، والتى قد تختلف عن قيم الجماعات الأخري التى يكون الفرد عضواً فيها كجماعة العمل، أو الجماعة السياسية أو الدينية أو الرياضية وغيرها. ويحدث الصراع الثقافي نتيجة أسباب عدة، منها عملية النمو الثقافي، أو لهجرة القواعد السلوكية من منطقة لها بناؤها الثقافي المختلف، فيحدث الصراع بين الثقافتين المختلفتين، ويزداد هذا الصراع إلى أن يصل الأمر بالفرد إلى ارتكاب أفعال وتصرفات غير سوية من وجهة نظر الثقافة الجديدة التى يعيش فيها(الخليفه،١٤١٣هـ ص٦٥).

و- نظرية الوصم الاجتماعي:

ارتبط نشوء هذه النظرية بمجموعة من الباحثين الاجتماعيين إلا أنها تبلورت وأصبحت أكثر نضوجاً فى عام ١٩٦٣ على يد هاورد بيكر "Becker" وتنطلق النظرية من اعتبار الجريمة ظاهرة من صنع أجهزة المجتمع القانونية، وأن الانحراف نسبي يخضع لتعريف الجماعة، التى تسم من يخرج عن القواعد التى وضعتها بالخروج عن المجتمع وعلى قواعد المجتمع، لذا فالانحراف لا يتحدد بذاته، وإنما بما يراه الآخرون فيه، وبردود فعلهم إزاءه، كما أن الانحراف لا ينشأ عن مصدر واحد بل نتيجة عدة مواقف وظروف، وقد يحدث الانحراف نتيجة تعارض مصالح الأفراد وتصارع قيمهم. وينكر الأفراد المنحرفون غالباً انحرافهم ويسوغون سلوكهم بتفاهة ما يقومون به وسطحيته باعتباره سلوكا اعتياديا بسيط. وعملية الوصم لا تحتاج إلى أكثر من ارتكاب جريمة واحدة فقط.

ويري أصحاب هذا الاتجاه عدم جدوي المؤسسات الإصلاحية حيث تعيق عملية التقويم والإصلاح لأنها تصم الأشخاص بوصمة الإجرام التى تقف عقبة فى طريق إصلاح الشخص، ومع ذلك فلم يقدموا البديل لهذه المؤسسات التى تعتمد عليها المجتمعات المعاصرة(الدورى،١٩٨٤،ص٢٦٣).

ز- نظرية الفرص المتفاوتة:

لريتشارد كلووارد "Richard Clowand" ولويد أوهلن "Lioyd Ohlin" وهي محاولة للتوفيق بين نظريتي الاختلاط واللامعيارية.

وتري النظرية أن جميع نماذج الثقافات الفرعية الجانحة إنما تتكون كبديل عملي لما يمنحه المجتمع الكبير من فرص حيث تتباين فرص الشخص بناء للطبقة التى ينتمي إليها. فالمجتمع الفرعي الذي يتشكل من الأقليات، ينشأ ولديه نفس الغايات والأهداف التى لدي المجتمع الكبير مع عدم توفر الإمكانيات والقدرات المادية لديه، مما يتعذر معه تحقيق أهدافه، فيجتمع من تنطبق عليه تلك الأوصاف مع بعضهم بعضا، وينشأ ما يسمي بالثقافة الفرعية الجانحة أو العصابات الإجرامية، لاستحداث فرص بديلة لتحقيق أهدافهم ولو بطرق غير مشروعة(كاره،١٩٨٥،ص٢٧٤).

النظريات السابقة المفسرة للجريمة، وإن كانت تمثل الاتجاه العلمي لتفسير الجريمة، إلا أنها تبقي تفسيرات نظرية لا يمكن أخذها كقضية مسلما تماما، وخاصة أن دراسة الباحث تظهر أن بعض هذه النظريات قد لا تتفق مع الإفرازات السلبية للتطور التقني الحديث، وأن الأمر يحتاج إلى نظرة متعمقة ومتأنية من أهل الاختصاص لوضع نظريات حديثة تتفق مع الواقع المعاصر وإفرازات التقنية

الحديثة. فلو أخذنا مثلا نظرية التقليد لجبريل تارد والذي يعتبر مطور المدرسة الاجتماعية، لوجدنا أن النظرية تقوم على أساس أن المجرم ينشأ مجرم عندما يعيش داخل مجتمع إجرامي، أي إن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاحتكاك بالمجتمع وتقليد أفراده. وهذه النظرية تنطبق على نتائج هذا البحث الذي أظهر أنماطا جديدة من الجرائم، وخصائص مختلفة لمرتكبي تلك الجرائم، دون أن يكون للاختلاط أي دور فى ارتكابهم لتلك الجرائم، خاصة وان مستخدم الإنترنت غالبا ما يكون منفرداً أمام جهاز الحاسب الذي يتصل من خلاله بشبكة الإنترنت، وهو غالباً ما يرتكب تلك الجرائم لأنه فى خلوة لا يخالطه فيها أحد.

وينطبق الأمر أيضا على نظرية الاختلاط لسذرلاند والتى تعتبر النظرية الأكثر شيوعاً، بل تعتبر أهم النظريات العلمية الحديثة فى تفسير السلوك الإجرامي، وهي تقوم على أن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاتصال بأشخاص تربطهم روابط شخصية حميمة ومتينة، وكلما كان المحيط ضيقا زادت درجة التأثير. وهذه النظرية أيضا نفتها نتائج الدراسة الميدانية التى أظهرت سلوكا إجراميا غير مكتسب نتيجة الاتصال باشخاص تربطهم روابط شخصية حميمة ومتينة.

فالعلاقة القائمة بين مستخدمي الإنترنت تقوم غالباً على أسماء وهمية ورموز تخفي وراءها شخصية المستخدم، كما أن ارتكاب جرائم الإنترنت يقوم أساسا على الانفراد وليس الاختلاط. وقس علي ذلك نظرية الأنومي، ونظرية المجازفة الطبقية، ونظرية الوسم الاجتماعي، ونظرية الفرص المتفاوتة، ونظرية الصراع الثقافي. لذا فإن من الإضافات العلمية لهذه الدراسة هي إيضاح مدي الحاجة إلى إعادة نظر العلماء والمتخصصين والباحثين، فى النظريات المفسرة للجريمة للخروج بنظرية تتماشي مع واقعنا المعاصر وإفرازات التقنية والعولمة.

سادسا: الاجراءات المنهجية للدراسة:

أ) **نوع الدراسة:** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية الميدانية حيث تعتمد مثل هذه النوعية من الدراسات الوصفية على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى تعميمات بشأن المشكلة التي تقوم الباحثة بدراستها.

ب) **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة الراهنة على المسح الاجتماعي في محاولة منظمة للحصول على معلومات عن جمهور معين أو عينه معينة، وتلك عن طريق استخدام استمارات البحث. فالوظيفة الأساسية للمسح هو توفير المعلومات حول موقف، أو مجتمع أو جماعة

ج) **الأدوات:** استخدمت الدراسة الراهنة استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات

د) **مجالات الدراسة:**

١) **المجال الجغرافي للدراسة:** تحدد المجال الجغرافي للدراسة الحالية في محافظة القاهرة ولقد قامت الباحثة باختيار عينة من المنظمات الأهلية التي تقدم برامجًا للشباب في التعريف بالجرائم الإلكترونية وهي كالتالي: جمعية رسالة للأعمال الخيرية، حزب مستقبل وطن، مؤسسة ماعت للتنمية والسلام وحقوق الإنسان.

وقد تم اختيار المنظمات الأهلية السابقة لعدة أسباب، وهي كالتالي:

- ترحيب العاملين بتلك المنظمات التعاون مع الباحثة في إجراء بحثها.
- قيام تلك المنظمات بتقديم برامج تخدم الشباب.
- ارتباط تلك البرامج بقضية الجرائم الإلكترونية.
- توافر عينة الدراسة في تلك المنظمات.
- سهولة جمع البيانات والمعلومات وتوافق أهداف تلك المنظمات مع هذه الدراسة.

٢) **المجال البشري للدراسة:**

تحدد المجال البشري للدراسة الحالية في عينة عشوائية من أعضاء مجلس الإدارة بالمنظمات الأهلية محل الدراسة وعددهم (٢٣)، والموظفين وعدد (٦٧)، والمتطوعين وعددهم (١٣٠)، وتظهر بياناتهم كالتالي:

جدول (١) المجال البشري للدراسة

اسم المنظمة	عدد المبحوثين
جمعية رسالة للأعمال الخيرية	٤٥
حزب مستقبل وطن	٦٣
مؤسسة ماعت للتنمية والسلام وحقوق الإنسان	١١٢
المجموع	**٢٢٠**

٣) المجال الزمني للدراسة:

ويتمثل في الفترة الزمنية التي استغرقتها الباحثة في جمع البيانات حيث استغرق ذلك ثلاثة أشهر وذلك من ٢٠٢٣/١/٢١ وحتى ٢٠٢٣/٤/٢٠.

ثبات وموثوقية أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات وموثوقية المقياس الخاص بأثر الجرائم الإلكترونية على المجتمع المصري، بهدف التأكد من درجة الثبات والموثوقية للاستبيان ككل.

جدول (٢): معامل الثبات لمحاور الاستبيان والاستبيان ككل

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الوعي والمعرفة بالجرائم الإلكترونية	6	.920	.766**	.000
دور مؤسسات المجتمع الأهلي في حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية	7	.913	.706**	.000
المقترحات التي تساهم في الحد من ارتكاب الجرائم الإلكترونية	9	.936	.859**	.000
الاستبيان ككل	22	.960		

تشير نتائج الجدول رقم (٢) إلى أن: جميع معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ تراوحت بين (٠.٩١٣، ٠.٩٣٦) لمحاور الاستبانة، وبلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (٠.٩٦٠) وتشير هذه القيمة إلى تمتع المقياس (الاستبانة) بدرجة كبيرة جداً من الثبات في البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة البحث، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه البيانات وتحليلها وتعميم النتائج على مجتمع البحث.

ثالثاً: خصائص عينة الدراسة:

سوف يهتم هذا الجزء بالخصائص الاجتماعية والثقافية التي يتم بها المبحوثين في مجتمع الدراسة، لذا سوف نعرض خصائص العينة حتى تتوافر المعلومات الكافية عنها وهي بيانات خاصة: (العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة في العمل الأهلي).

جدول (٣): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق العمر

المتغيرات	ك	%
عاماً أقل من ٣٠	25	11.4
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عاماً	87	39.5
من ٤٠ إلى إلى أقل من ٥٠ عاماً	75	34.1
من ٥٠ عاماً فأكثر	33	15.0
المجموع	**220**	**100.0**

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفق السن ففي الترتيب الأول ٣٠-٤٠ بنسبة (٣٩.٥%)، وفي الترتيب الثاني ٤٠-٥٠ بنسبة (٣٤.١%)، وفي الترتيب الثالث ٥٠ عاماً فأكثر بنسبة (١٥%)، وفي الترتيب الرابع والأخير أقل من ٣٠ بنسبة (١١.٤%)، نستنتج من ذلك أن النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة من ٣٠-٤٠ سنة.

جدول (٤): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي

المتغيرات	ك	%
أقل من الجامعي	16	7.2
جامعي	168	76.4
دراسات عليا	36	16.4
المجموع	**220**	**100.0**

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي ففي الترتيب الأول من حصلوا على مؤهل جامعي نسبة (٧٦.٤%)، وفي الترتيب الثاني من حصلوا على دراسات عليا بنسبة (١٦.٤%)، وفي الترتيب الثالث والأخير من حصلوا على مؤهل أقل من الجامعي بنسبة (٧.٢%)، نستنتج من ذلك أن النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة من حصوا على مؤهل جامعي.

جدول (٥): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة

المتغيرات	ك	%
عضو مجلس إدارة	23	10.5
موظف	67	30.5
متطوع	130	59
المجموع	**220**	**100.0**

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة ففي الترتيب المتطوعين بنسبة (٥٩%)، وفي الترتيب الثاني الموظفين بنسبة (٣٠.٥%)، وفي الترتيب الثالث والأخير أعضاء مجلس الإدارة بنسبة (١٠.٥%)، نستنتج من ذلك أن النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة من المتطوعين في العمل الأهلي.

جدول (٦): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥ سنوات	52	23.6
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	105	47.7
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	35	15.9
١٥ سنة فأكثر	28	12.8
المجموع	**220**	**100.0**

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة ففي الترتيب الأول ٥-١٠ بنسبة (٤٧.٧%)، وفي الترتيب الثاني أقل من ٥ سنوات بنسبة (٢٣.٦%)، وفي الترتيب الثالث ١٠-١٥ بنسبة (١٥.٩%)، وفي الترتيب الرابع ١٥ سنة فأكثر بنسبة (١٢.٨%)، نستنتج من ذلك أن النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة من لديهم سنوات خبرة (٥-١٠) سنة.

ثالثاً: نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها وأهدافها:

١) الإجابة على السؤال الأول: ما الجرائم الالكترونية الاكثر انتشاراً فى المجتمع؟

يوضح الجدول التالي رقم (٧) الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً في المجتمع المصري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفقاً لاختيارات المبحوثين.

جدول (٧) الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً في المجتمع المصري (ن=٢٢٠)

م	الجرائم الإلكترونية	ك	%
١	الجرائم المالية الإلكترونية	٢٠٢	%٩١.٨
٢	القذف والتشهير وجريمة السمعة	١٧٩	%٨١.٤
٣	انتحال الشخصية	١٦٦	%٧٥.٥
٤	التهديدات والمضايقات الإلكترونية	١٥٣	%٦٩.٥
٥	الابتزاز الإلكتروني	١٤٦	%٦٦.٤
٦	التخفي الإلكتروني	١٣٢	%٦٠

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً في المجتمع المصري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بالترتيب كالتالي: في الترتيب الأول الجرائم المالية الإلكترونية وذلك بنسبة مئوية (٩١.٨%)، ثم جاء في الترتيب الثاني القذف والتشهير وجريمة السمعة وذلك بنسبة مئوية (٨١.٤%)، ثم جاء في الترتيب الثالث انتحال الشخصية وذلك بنسبة مئوية (٧٥.٥%)، ثم جاء في الترتيب الرابع التهديدات والمضايقات الإلكترونية وذلك بنسبة مئوية (٦٩.٥%)، ثم جاء في الترتيب الخامس الابتزاز الإلكتروني وذلك بنسبة مئوية (٦٦.٤%)، ثم جاء في الترتيب السادس التهديدات التخفي الإلكتروني وذلك بنسبة مئوية (٦٠%).

وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (The Landscape of Cybercrime in Greece 2012) أن الجرائم المالية الإلكترونية هي أكثر الجرائم انتشاراً في اليونان، بينما يختلف مع توصلت إليه دراسة (محمد بن عبد الله بن على المنشاوي، ٢٠٠٣) التي توصلت أن أكثر جرائم وممارسات الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات، يليها الجرائم المالية وجرائم المواقع المعادية كجرائم وممارسات متوسطة الشيوع، أما الجرائم والممارسات الأقل شيوعاً فأتضح أنها الجرائم الجنسية وممارسة الأفعال غير الأخلاقية.

٢) **الإجابة على السؤال الثاني: ما مستوى الوعي والمعرفة بالجرائم الإلكترونية: وسيتم** قياس هذا المحور من خلال الفقرات التالية:

جدول رقم (٨) مستوى الوعي والمعرفة بالجرائم الإلكترونية (ن=٢٢٠)

	العبارة	التكرار						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ت	%	ت	%	ت	%				
١	تمتلك المعرفة الكافية بمصطلح الجرائم الإلكترونية	10	4.5	105	47.7	105	47.7	1.57	.581	52.3	5
٢	تمتلك المعرفة بأنواع الجرائم الإلكترونية	12	5.5	97	44.1	111	50.5	1.55	.599	51.7	6
٣	تزايد مستوى الجرائم الإلكترونية في السنوات الأخيرة	103	46.8	99	45	18	8.2	2.39	.634	79.7	1
٤	تمتلك المعرفة بالآثار النفسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المترتبة على الجرائم الإلكترونية	94	42.7	92	41.8	34	15.5	2.27	.714	75.7	3
٥	لديك المعرفة بأسباب ارتكاب الجرائم الإلكترونية.	93	42.3	90	40.9	37	16.8	2.25	.727	75.0	4
٦	تدرك خطورة الجرائم الإلكترونية على المجتمع.	86	39.1	119	54.1	15	6.8	2.32	.597	77.3	2
	المتوسط الحاسبي والانحراف المعياري للمحور ككل							**2.06**	**.285**	**68.7**	

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الوعي والمعرفة بالجرائم الإلكترونية لدى أفراد عينة الدراسة متوسط، ويرى أفراد عينة الدراسة أن مستوى الجرائم الإلكترونية في السنوات الأخيرة قد تزايد بمتوسط حسابي (٢.٣٩) وبأهمية نسبية (٧٩.٧%)، كما يتبين أيضًا أنهم يدركون خطورة الجرائم الإلكترونية على المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٣٢)، كما تبين من الجدول الساب فإن أغلب أفراد عينة الدراسة لا يمتلكون المعرفة الكافية بمصطلح الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (١.٥٧)، كما أنهم لا يمتلكون المعرفة بأنواع الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (١.٥٥).

وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (The Landscape of Cybercrime in Greece 2012) أن الجرائم الإلكترونية في تزايد مستمر.

٣) **الإجابة على السؤال الثالث: ما دور الدولة ومؤسسات المجتمع في مواجهة الجرائم الالكترونية؟،** وسيتم قياس هذا المحور من خلال الفقرات التالية:

جدول رقم (٩) دور الدولة ومؤسسات المجتمع في مواجهة الجرائم الالكترونية (ن=٢٢٠)

	العبارة	التكرار						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ت	%	ت	%	ت	%				
١	التكامل بين دور مؤسسات المجتمع الأهلي ووزارة الداخلية ووزارة العدل والتعليم ووزارة الإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في الحد من الجرائم الإلكترونية.	128	58.2	91	41.4	1	0.5	2.58	.504	86.0	1
٢	دعم خطط مؤسسات الدولة والوزرات المعنية في الحد من الجرائم الإلكترونية.	10	4.5	208	94.5	2	0.9	2.04	.231	68.0	6
٣	وضع استراتيجية لمواجهة ظاهرة الجرائم الإلكترونية والحد من آثارها.	12	5.5	205	93.2	3	1.4	2.04	.258	68.0	7
٤	وقاية وحماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية.	103	46.8	99	45	18	8.2	2.39	.634	79.7	4
٥	إثارة الوعي العام وتحفيز المسئولين لحماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية.	94	42.7	124	56.4	2	0.9	2.42	.513	80.7	2
٦	تنشئة مواقف وسلوك سليم فيما يتعلق باستخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.	92	41.8	126	57.3	2	0.9	2.41	.511	80.3	3
٧	تقديم مجموعة من التصورات والمقترحات للتصدي للجرائم الإلكترونية وفق متطلبات المجتمع والعصر.	86	39.1	132	60	2	0.9	2.38	.505	79.3	5
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ككل							**2.32**	**.249**	**77.3**	

يتضح من الجدول السابق أن للدولة ومؤسسات المجتمع في مواجهة الجرائم الالكترونية دور كبيراً من وجهة نظر فراد عينة الدراسة متوسط، ويرى أفراد عينة الدراسة أنه على الدولة ومؤسسات المجتمع الدول التكامل بين دور مؤسسات المجتمع الأهلي ووزارة الداخلية ووزارة العدل والتعليم ووزارة الإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في الحد من الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٥٨) وبأهمية نسبية (٧٩.٧%)، كما يتبين أيضًا أنه يجب على الدولة ومؤسسات المجتمع العمل على إثارة الوعي العام وتحفيز المسئولين لحماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية بمتوسط حسابي (٢.٤٢).

وهو ما يتفق مع ما أوصت به دراسة (سعيد بن سعيد ناصر حمدان وسيد جاب الله السيد، ٢٠٠٧) بضرورة تعاون المؤسسات الإعلامية والتربوية للوصول إلى صيغة يمكن من خلالها توجيه الأبناء للتعامل مع شبكة الإنترنت والاستفادة من النافع منها، ونشر مفاهيم الرقابة الذاتية لدي الأبناء من خلال الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام المحلية، ومختلف المؤسسات الاجتماعية للحد من الجرائم بصفة عامة، والجرائم الالكترونية على وجه الخصوص، ودراسة (منصور بن عبد الرحمن عسكر، ٢٠١٢) التي أكدت على أهمية الدور الاجتماعي الذي يمكن أن يقوم به جميع مؤسسات المجتمع في التبصير بجرائم تقنية المعلومات والحد منها، والمتمثل في دور الأسرة والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام

٤) **الإجابة على السؤال الرابع: ما المقترحات التي تحد من ارتكاب الجرائم الالكترونية مستقبلاً؟،** وسيتم قياس هذا المحور من خلال الفقرات التالية:

جدول رقم (١٠) دور الدولة ومؤسسات المجتمع في مواجهة الجرائم الالكترونية

(ن=٢٢٠)

	العبارة	التكرار						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ت	%	ت	%	ت	%				
١	عقد ندوات ومؤتمرات لتوعية الدعاة بخطورة الجرائم الإلكترونية على المجتمع	135	61.4	85	38.6	0	0.0	2.61	.488	87.0	3
٢	عقد لقاءات مع العلماء للتعريف بالحكم الشرعي للجرائم الإلكترونية	125	56.8	95	43.2	0	0.0	2.57	.496	85.7	7
٣	إصدار كتيبات ومطويات لشرح لمفهوم الجرائم الإلكترونية من وجهة الدولة ومؤسسات المجتمع وآثارها على المجتمع	127	57.7	93	42.3	0	0.0	2.58	.495	86.0	6
٤	عقد دورات للعاملين بمؤسسات العمل الأهلي لإدراك مستحدثات العصر والقضايا المتعلقة بها والتعريف بالجرائم الإلكترونية وسبل التصدي لها.	109	49.5	94	42.7	17	7.7	2.42	.632	80.7	9
٥	التعريف بالجرائم الإلكترونية والعقوبات القانونية لها في وسائل الإعلام المختلفة.	140	63.6	80	36.4	0	0.0	2.64	.482	88.0	2
٦	تفعيل موقع إلكتروني مختص بالجرائم الإلكترونية يحتوي على العقوبات القانونية	143	65	77	35	0	0.0	2.65	.478	88.3	1

	العبارة	التكرار						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ت	%	ت	%	ت	%				
	وآراء العلماء وأحكامها الشرعية وما يستجد فيها.										
٧	التذكير بخطورة الجرائم الإلكترونية على المجتمع ومرتكبي الجريمة.	131	59.5	89	40.5	0	0.0	2.60	.492	86.7	4
٨	قيام العاملين بمؤسسات العمل الأهلي بتوضيح وتوضيح مدى خطورة الجرائم الإلكترونية على المجتمع من شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية في المناسبات المختلفة.	131	59.5	89	40.5	0	0.0	2.60	.492	86.7	5
٩	بيان العاملين بمؤسسات العمل الأهلي للآثار النفسية والاجتماعية الأخلاقية والاقتصادية المترتبة على الجرائم الإلكترونية.	119	54.1	101	45.9	0	0.0	2.54	.499	84.7	8
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ككل							**2.58**	**.317**	**86.0**	

يتضح من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه من أهم المقترحات للحد من الجرائم الإلكترونية هو تفعيل موقع إلكتروني مختص بالجرائم الإلكترونية يحتوي على العقوبات القانونية وآراء العلماء وأحكامها الشرعية وما يستجد فيها بمتوسط حسابي (٢.٦٥)، ثم التعريف بالجرائم الإلكترونية والعقوبات القانونية لها في وسائل الإعلام المختلفة بمتوسط حسابي (٢.٦٤)، كما يرى أفراد عينة الدراسة أنه يجب عقد ندوات ومؤتمرات لتوعية الدعاة بخطورة الجرائم الإلكترونية على المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٦١).

وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (The Landscape of Cybercrime in Greece 2012) في ضرورة رفع الوعي الجماهيري بقضايا الإنترنت وأمن الكمبيوتر، ودراسة (نوال بنت على محمد قيسي، ٢٠١٠) التي أشارت إلى ضرورة لفت انتباه المعنيين والمسئولين عن الأجهزة والتنظيمات الاجتماعية والتربوية والإعلامية وخطباء المساجد والمؤسسات العلمية للمساهمة في مكافحة الجرائم الإلكترونية والحد منها وللتحذير منها بشكل عام.

توصيات الدراسة:

تقترح الباحثة في ضوء ما تم استعراضه في المحاور السابقة تحقيق التكامل الفعال بين مؤسسات الدولة الدينية، التربوية ،وكذا المعنية بتشكيل وضبط الوعى المجتمعي والمتمثلة في مؤسسات الازهر الشريف ،الكنيسة ،ووزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والثقافة والاعلام والشباب بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني لتنفيذ السياسات الأتية :

- تنميه الرقابة الذاتية والوعى بالمسؤولية .
- التحصين الثقافي النابع عن العقيدة .
- تطوير برامج الاعلام بما يحقق طموح الشباب وتوجيه الاهتمام بالقضايا الجادة والتنمية

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦.
٢- إحسان محمد الحسن: الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة فى علم الاجتماع الفراغ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.
٣- إحسان محمد الحسن: علم الإجرام، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١.
٤- أحسن طالب: الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الزهراء، الرياض، ١٩٩٨.
٥- أحمد الخشاب: الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي: مكتبة القاهرة، ١٩٧١.
٦- أحمد خليفة الملط: الجرائم المعلوماتية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٧- أحمد محمد خليفة: مقدمة فى السلوك الإجرامي، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢.
٨- أحمد مصطفي خاطر: الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٤.
٩- أكرم نشأت إبراهيم: علم النفس الجنائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠.
١٠- السيد عوض: الجريمة فى مجتمع متغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٤.
١١- السيد على شتا: علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجنائية، الإسكندرية، ١٩٨٧.
١٢- السيد رمضان: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

١٣- حسن ربيع ورفاعي سيد: مبادئ علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

١٤- حسن شحاته سعفان: علم الإجرام، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

١٥- حسن طاهر داود: جرائم نظم المعلومات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Christine Sund, Towards an international road- map for cybersecurity, Emerald journal. Online information review, vol 31, no5, 2007.
2- Douglas Thomas, Brian d, Loader, Cyber Crime, Rout ledge publisher, New York, 2000.
3- El AZZOUZI, Ali, La Cybercriminalite au Marco, edition Bishops solution, Casablanca, 2010.
4- Mann, David & Sutton, Mike, Net Crime, Brit.J. Criminal, vol., 38, No.2, Spring 1998.
5- MASCALA Corinne, "criminalite et contrat electronque", In: Le contrat electronique, Travaux de Iassociation CAPITANT Henri, journees national Paris, 2000.
6- Pn Graposky, Russell Smith, Crime in the Digital Age, Translation publisher, New York, 1992.
7- Popenoe, David, A, Sociology, 3ed, U.S.A, Prentice- Hall- inc, 1977.
8- SEDWLIAN Valerie, Droit de I, internet- Reglementation- Responsibilities- contrat edition Net press, Paris, 1997.